الاجتماع الثاني الوزاري للجنة التوجيه لمبادرة الإدارة الرشيدة

(مدينة شرم الشيخ 19 – 20 مايو 2006)

عرض خطة العمل الوطنية لمملكة البحرين

المجموعة الاولى: الخدمة المدنية والنزاهة
الجهة المسئولـة: ديوان الخدمة المدنية

فتـرة الانجـاز: نوفمبر 2006 – نوفمبر 2008

1. الاستراتيجية: تقليص حجم الاعمال الإدارية الروتينية من خلال عملية اللامركزية والأتمتة:

* اعادة تصميم العمليات الإدارية.
* مراجعة القرارات والأنظمة.
* استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل كامل.
* دعم إدارات الموارد البشرية لتحمل المسئوليات.
* ادخال عملية التدقيق الإداري.

2. الاستراتيجية: تقديم الاستشارات لتحسين الكفاءة والفعالية والجودة:

* تحسين إدارة الاداء.
* تعزيز قدرات موظفي ديوان الخدمة المدنية.
* استحداث نظم إدارة الجودة.

3. الاستراتيجية: تأطير وتعميم الممارسات الإدارية:

* مقارنة الانشطة والعمليات بمثيلاتها في المنظمات الرائدة.
* تبادل الممارسات الناجحة مع الأجهزة الحكومية.
* تقييم العمليات الإدارية الفعالة.

4. الاستراتيجية: نشر ثقافة تطوير الموارد البشرية من خلال ترسيخ مبادئ الكفاءة والجدارة:

* توفير الفرص التعليمية والتدريبية.
* جذب الكفاءات للعمل الحكومي.
* تطبيق نظام إدارة الاداء.
* تطوير سياسات التوظيف والحوافز.
* اشراك الموظفين في تطوير الخدمات.
* ترسيخ ثقافة المؤسسة حول المسئولية والمساءلة.

5. الاستراتيجية: دعم ثقافة الجودة في الانشطة الحكومية:

* استخدام الاساليب المناسبة لتحسين نوعية العمل وإنشاء جائزة وطنية للجودة.
* دعم الاجهزة الحكومية للارتقاء بنوعية العمل.
* التأكيد على التحسين المستمر للجودة.

المجموعة الثانية: الحكومة الالكترونية وتبسيط الاجراءات الإدارية

الجهة المسئولـة: الجهاز المركزي للمعلومات

فتـرة الانجـاز: 6 – 12 شهراً

الاستراتيجية: تحسين الاداء الحكومي وترسيخ الشفافية للحصول على المعلومات الحكومية.

الاهداف على المدى المتوسط والبعيد: مستوى معيشي رفيع للمواطنين وتقديم خدمات متميزة ومعلومات صحيحة وشاملة لهم.

خطة العمل:

* استكمال البنية الاساسية الفنية لدعم الحكومة الالكترونية.
* تبادل الخبرات مع الدول العربية بهذا الشأن وإنشاء مركز للبيانات وشبكة سريعة للبيانات.

تابع خطة العمل:

* تشكيل لجنة عليا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
* استكمال تقديم خمس خدمات بصورة الكترونية (90 – 95%).
* التأكد من وجود مواقع على شبكة الانترنت للاجهزة الحكومية تسهل عملية تطبيق الحكومة الالكترونية (المرحلة الاولى) (88%).
* استحداث موقع تفاعلي (Interaction site) على شبكة الانترنت (المرحلة الثانية) (57%).
* استكمال تقديم 20 خدمة ذات أولوية (40%).
* اعداد المرحلة الثانية للوثيقة الاستراتيجية.

المجموعة الثالثة: إدارة المالية العامة
الجهة المسئولـة: وزارة المالية

فترة الانجـاز: يونيو 2006 – ديسمبر 2007

1. الاستراتيجية: زيادة شفافية وثائق الميزانية:

* تقديم معلومات مالية واقتصادية تاريخية في خطة الميزانية.
* تقييم الوضع الاقتصادي والمالي وربطها بالمخاطر وخطة الميزانية.

2. الاستراتيجية: تقليص تعديل الميزانيات اثناء الدورة المالية السنوية:

* تخفيض تسهيلات تعديل الميزانية.
* العمل على استقرار الميزانية من خلال تقييم امكانية تطبيق افتراضات معينة لسعر البترول وتوفير ايرادات البترول لزيادة استقرار الميزانية.

3. الاستراتيجية: تنفيذ اطار خاص بالمصروفات على المدى المتوسط:

* تقديم اطار سنوي متعدد لمصروفات الميزانية لعامي 2007 و 2008 ليسهل تقدير المصروفات والإيرادات.
* التقييم الدوري لهذا الاطار للتطوير.

4. الاستراتيجية: تطوير عملية تدفق المعلومات بين وزارة المالية والوزارات الأخرى:

* برنامج تدريبي للمختصين في الشئون المالية.
* وضع لوائح لضبط عملية تدفق التقارير المالية.

5. الاستراتيجية: زيادة ربط الميزانيات بالنتائج والأهداف:

* اعداد الميزانيات على اساس البرامج والأهداف وتم البدء مع وزارتي الصحة والتربية والتعليم.

6. الاستراتيجية: زيادة المعرفة بشأن الإدارة المالية:

* تحسين المعرفة لدى اعضاء المجلس النيابي وتدريب الموظفين المساعدين والموظفين المختصين في الأجهزة الحكومية.

المجموعة الرابعة: الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العامة والإصلاح القانوني

الجهة المسئولـة: عدة جهات حكومية (مجلس التنمية الاقتصادي – ديوان الخدمة المدنية – دائرة الشئون القانونية وغيرها)

1. الاستراتيجية: الاصلاح القانوني:

* اعداد استبيان لتوزيعه على مجموعة من الوزارات والقطاع الخاص.

* اصلاح الأطر القانونية لتقديم الخدمات العامة واعداد دليل لذلك.

* وضع الاساليب اللازمة لتحسين جودة الشفافية للاطر القانونية من خلال دعم المؤسسات المنظمة للدورات التدريبية في المجال القانوني.

يتبع: استراتيجية الاصلاح القانوني:

* التعاون بين الموظفين القانونيين في مختلف الوزارات مع الدائرة القانونية.
* المساهمة في ميثاق اقليمي لتحسين نوعية القوانين.
* مساعدة مجلس التنمية الاقتصادية لتطوير استراتيجية إجراءات الخصخصة في التعليم العالي.

2. الاستراتيجية: الأطر القانونية لتقديم الخدمات العامة:

* التعرف على الممارسات الجيدة في مجال تحرير الاقتصاد والشراكة مع القطاع الخاص لتقديم الخدمات العامة.
* اقامة ندوة حول التشريع النظامي لمناطق التجارة الخاصة للاستفادة من التجارب الناجحة في الدول الأخرى.

3. الاستراتيجية: التبسيط الإداري والإصلاح القانوني:

* تطبيق تقنيات تبسيط الاجراءات الإدارية على احدى البلديات من قبل مجلس التنمية الاقتصادية حسب الخطة الموضوعة.

* وضع استراتيجية لتخفيف الاعباء الإدارية داخل الحكومة وعلاقتها مع المستفيدين.

المجموعة السادسة: دور المواطن والمجتمع المدني في اصلاح القطاع العام

الجهة المسئولـة: وزارة التنمية الاجتماعية

الاستراتيجية:

* التوسع في اعطاء التراخيص لإنشاء المنظمات الاهلية.
* تشجيع المنظمات الاهلية على تشكيل إتحادات وشبكات.
* زيادة الدعم المالي من الدولة للمنظمات غير الحكومية.
* تفعيل دور الجمعيات الاهلية وتشجيعها على تنفيذ المشاريع التنموية.
* استشارة الجمعيات الاهلية عند وضع التشريعات والقوانين.
* اقتصار الرقابة على المنظمات الاهلية بما يكفله القانون.

يتبـــــع:

* مشاركة الجمعيات الاهلية في اللجان الوطنية التي تتناول القضايا المتعلقة بالخدمات العامة.
* تأمين حق المنظمات الاهلية للحصول على التسهيلات الحكومية.
* استشارة المنظمات غير الحكومية في التنمية والخدمات العامة.
* تقديم تقارير سنوية حول مدى استشارة المنظمات الاهلية في سياسات القطاع العام.
* تنظيم البرامج التدريبية للمنظمات غير الحكومية المهتمة بتقديم الخدمات العامة.
* الترويج للتجارب الناجحة في الشراكة مع المجتمع المدني في تقديم الخدمات العامة.

شكراً جزيلاً

مع تحيـــــــــــات

ديوان الخدمة المدنية

مملكة البحرين